

يشعر بالرضوخ به فاذا استقر لم يبطل بالرد واذا لم يستقر بطل بالرد
 بالاعراض كما قال بعض المحققين وايضا انما ذرصد ومنه ذلك في حال
 الاعتراض للشرع عليه في كاهو واضح واذا طلب الدين دينه المذكور
 وجب على الورثة قضاءه وهو رد مثلا ان كان موجودا وان لم يوجد قيمته
 لا هي وقت الطلب لانه وقت استحقاقه واستحقاقه واستحقاقه
 في ملكه يستحق دينه معلوما في ذمة فوهنه بذلك ارضا من ورثة معلومة
 لديها العمل الشرعي ما ذوقا قبضا متوقفا من قبض مملوكا عن جهة الرهن
 في اجرتها رهنها موقوفها مدة معلومة باجرة مسلمة في مجلس العقد الى ان
 المذكور فزرها موقوفها في بعض مدة الاجاره فذاع في ذلك المجرى المذكور
 وبتكر بعض الدين وعقد الرهن والاجاره ولا يثبت بينهما ثم حلف على انكاره
 وادام مطالبة الماسط المذكور باجرة مثل الارض المذكورة مدة بسطه
 عليه فهل يكون الاجرة ذم له من نقد البلد الغالب في ائمه وقت من المدة
 ام يكون ذلك من نفس النقد المتعامل به في بعض المدة افترا **اجاب**
 رحمه الله تعالى ان الاجرة المثل في ذلك من نقد البلد الغالب وقت الطلب
 لانه وقت استحقاقها وهو للفصول كما ذكرنا ذلك فيما اذا غاب كل من
 العترض والمعتض منه عن محل الاقراض وكان للعترض مونة وقت الطلب
 لما ذكره والده عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل ابتاع ارضا من ورثة مدة معلومة
 باجرة معلومة من مالكها ثم اوفاه مسمى الاجرة حينئذ ثم زرعا بعد في ماضي
 الارض مدة واجرة مثل كل معاد منها في ذلك الزمن خمسة دراهم من النقد السابق
 فان كان الموصى لذلك انكر عقد الاجارة ولا يثبت عليه ولا الاجرة مثل ارض
 في الوقت من الباسط عليها في الزمن الماضي هل يكون له في كل معاد خمسة
 دراهم من دراهم الوقت عوضا عن الدراهم السابقة ام يكون له قيمة
 الدراهم السابقة ذهب حتى يطلب والصورة ما ذكره بيننا الحكم الشرعي
 وافترقا ما جوزين **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ان السائل ان العيون
 في اجرة المثل فيما ذكره ونحوه لما تناسه في الرغبات فبعد في الزمن الماضي
 فاذا كانت اجرة مثل كل معاد من الارض المذكورة في الزمن الماضي
 المذكور خمسة دراهم من النقد ان يوثقه مثلا كما متهم الواجب الان
 وذلك ان القيمة في الاجرة المذكورة بحالها استحقا فبشعة الارض
 المذكورة لانه وقت وجوب القيمة العين المتلفه فان العبرة في قيمته

رحمة الله تعالى وقت
 ان البلد الغالب وقت
 الطلب

تلاوة

تلاها من النقد الغالب فيه لانه وجب وجوبه على سلفه فاذا كان ذلك النقد موجودا
 وجب على الماسط الايقامه لصاحب الارض المذكورة وان انظله السلطان
 لما ذكره وان يوجد النقد المذكور فقيمتها ذمها وفيه طلب الاجرة المذكورة
 لانه وقت الاستحقاق وهي للموصوله والاعلم **مسئلة** عن رجل قيم على
 بيت من قبل القاضي لرجل في ذمة القيم المذكور وبما مبلغه ثلثون مثا طعام
 بيتي سالم العيوب حاله في ذمة القيم بسطه هذا القيم المذكور الدين المذكور
 على محرت البيت المذكور من ارض بيت المال مدك ثلاث سنين مئتين مثا
 طعام ليشبع بذلك وبما فيه من العنا في المدة المذكورة وعليه تسليم كوالها الدوله
 في المدة المذكورة فسطا عرفيا وقيل الميسط المذكور في حال الميسط
 المذكور للقيم المذكور وقيل القيم الحرفي للقيم على ذمة القيم المذكور
 بالثلثين الثمن الطعام التي يستحقها عليه وذلك في مقابله اجرة عنا القيم المذكور
 وقيل القيم الحرفي للقيم المذكور بما ذكره على نفسه من جهة ما ذكره بعد
 ذلك مات القيم المذكور فهل يبقى المحرت تحت يده الماسط يحكم التيسط المذكور
 المدة المذكورة ويستحق القيم الثلاثين الثمن في تركه القيم يحكم ان الماسط
 التيسط ويرجع الدين بدينه في التركة وينسخ كوالها لكونه عن جهة ما ذكره
 افترا **اجاب** رحمه الله تعالى اعلم ان السائل في وقتنا هذا وانما
 للحواب ان التيسط المذكور من القيم المذكور للرجل الدين المذكور
 عما ذكره غير صحيح لانه اجاره فاسدة فالجرا لهما هو في مقابله التيسط المذكور
 على كيفية ما ذكره غير صحيحه فاذا بسط الرجل المذكور على عنا القيم الحرفي
 المذكور مدة اجاره عليه اجرة مثل مدة بسطه عليه ويرفع به
 عنه وجوبه ولا يستحق القيم المذكور الثلاثين الثمن المذكور في تركه القيم
 المذكور لما ذكرناه من عدم صحة الحواله المذكورة ودين الرجل الدين المذكور
 اعني الثلثين الثمن المذكورة باق في ذمة القيم المذكور بعلق بتركه من بعد
 وفاته وانما عز وجل اعلم **مسئلة** عن رجل تحت يده ارض سلطانية جرت بها
 والى جانبها مشرع محرت الرجل المذكور بطن المشرع المذكور ورزعه
 فلهو بكون له ذلك امر لا دلوان السبل جعل فاي ما تتراب ويكتسب بسبب
 الزراعه المذكورة حتى ارتفع بطن المشرع المذكور وحينئذ عليه الخراب
 بسبب ذلك واخراج العرة فانها المذكور وتعلقته فهل يجب على الرجل
 تحرير المحل المذكور ونصف ما اكتسب من التراب في بطن المشرع بسبب

قيمة النقد المنفق
 ذمها

التيسط من القيم
 غير صحيح لانه
 اجاره فاسدة

٤٦٦